

واقع البحث العلمي والتنمية المستدامة بين سبل التطوير ومعوقات التطبيق "الدول العربية أنموذج"

The reality of scientific research and sustainable development between ways
"of development and obstacles to application "Arab countries as a model

دكتورة سباش ليندة

Dr. SEBBACHE Lynda

أستاذ محاضر "أ" جامعة محمد بوقرة بومرداس ، (الجزائر)

Maitre de Conference « A », University of Boumerdes, Algeria

l.sebbache@univ-boumerdes.dz

تاريخ النشر: 2024/08/06

تاريخ القبول: 2023 / 07 / 07

تاريخ الاستلام: 2023/05/22

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة واقع البحث العلمي ودوره في التنمية المستدامة، من خلال تحليل بيئة البحث و المعطيات الإحصائية المتعلقة بالتمويل و الإنفاق و دور السياسات الحكومية في دعم البحث العلمي، حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن الدول العربية مجتمعة لم ترق بعد لأن تكون فاعل في البحث العلمي العالمي، و لازالت تعتمد على استيراد النماذج الجاهزة لتطبيقات التنمية المستدامة، هذا لا يعني أنه لا توجد محاولات فردية لبعض الدول من أجل ترقية البحث و التنمية على غرار المملكة العربية السعودية و الامارات العربية المتحدة و الجزائر
كلمات مفتاحية: البحث العلمي، التنمية المستدامة، العوائق، التمويل.

Abstract:

This study aims to know the reality of scientific research and its role in sustainable development, through the analysis of the research environment and statistical data related to funding and spending and the role of government policies in supporting scientific research. The study concluded that the Arab countries as a whole have not yet lived up to being active in global scientific research, and they still depend on importing ready-made models for sustainable development applications. This does not mean that there are no individual attempts by some countries to promote research and development, such as the Kingdom of Saudi Arabia, the United Arab Emirates and Algeria.

Keywords: scientific research, sustainable development, obstacles, financing

يعتبر البحث العلمي الأساس الذي تعتمد عليه الدول من أجل تطوير المجتمع وتنميته، ليس فقط اقتصاديا، بل في كل القطاعات بحيث لا يمكن تصور وجود مجتمع أو دولة بدون بحث علمي، فالثورة العلمية التي عرفها الانسان فرضت حتمية اعتماد أساليب ونتائج البحوث العلمية في حل المشكلات والأزمات المختلفة، حتى الابتكار وتطبيق الأفكار الإبداعية أصبح خاضعا للبحث العلمي.

لقد غير البحث العلمي خطط وتوجهات الدول التي تريد أن تواكب التطور، على غرار التنمية التي تغير مفهومها بحيث لم تعد تركز على الجانب الاقتصادي البحث بل أصبحت مرتبطة بالاستدامة حيث تعتبر التنمية المستدامة توجهها حديثا روج له عديد الباحثين والمفكرين، من أجل الحصول على التنمية من جهة، وكذا ضمان عنصر استدامة الموارد من جهة أخرى،

تحاول البحوث العلمية تكييف التنمية وفقا لهذه الرؤية وتطبيقها، في جميع القطاعات، غير أن ترسيخ هذه الفكرة يصطدم بعدد العراقيل والصعوبات، التي تمس البحث العلمي سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية.

والدول العربية مثلها مثل كل دول العالم، تحاول أن تواكب التطور والتنمية، خاصة وأنها تواجه مشاكل عويصة تتعلق بندرة الموارد والتغيرات المناخية، التي أثرت على منسوب المياه وزحف التصحر وتراجع الغطاء النباتي وغيره، لذلك فهي تعمل على ترقية البحث العلمي، من أجل التصدي لهذه المتغيرات التي أثرت على تنميتها.

إذا تحاول هذه الورقة البحث في علاقة البحث العلمي والتنمية المستدامة في الدول العربية، من خلال الحديث عن الدور الذي يلعبه البحث العلمي في ترسيخ أهداف التنمية المستدامة تطبيقيا، وأيضا الحديث عن التحديات والرهنات التي تواجه الباحثين والتي تؤدي إلى إهمال البحث العلمي وعدم الأخذ بنتائجه في السياسات العامة.

المشكلة البحثية:

يحتل العالم العربي مساحة جغرافية كبيرة ويتحكم في العديد من الموارد، كما و أنه يملك طاقات بشرية هائلة، غير أن التصنيفات العالمية المتعلقة بالبحث العلمي و الجامعات ليست في المستوى المطلوب، كما و أن مستوى الرفاهية و التنمية المستدامة المتعلقة بنوعية الحياة و أمان الصحة لم ترق بعد لأن تكون في مستويات متقدمة، بناء على هذا: ما هو واقع البحث العلمي في الدول العربية و هل يلعب هذا الأخير دور في توطين التنمية المستدامة؟

خطة الورقة البحثية:

- لمحة عن البحث العلمي والتنمية المستدامة
- واقع البحث العلمي في الدول العربية
- وضعية التنمية المستدامة بالمنطقة العربية
- خاتمة

2. لمحة عن البحث العلمي والتنمية المستدامة

1.2 أولا البحث العلمي:

لقد تعددت التعاريف التي حاولت شرح مفهوم البحث العلمي، هذه التعاريف التي تنوعت حسب توجهات الباحثين ومجالات تخصصهم، سيتم التطرق الى مختلف المفاهيم التي تخدم زاوية الدراسة. ورد في اللغة العربية أن البحث هو الزيادة المتصلة. أي زاده فيه وواصله، وهو الطلب والتفتيش والتتبع والتحري، أما صفة العلمية فهي كلمة تنسب إلى العلم، والعلم معناه المعرفة والدراية وإدراك الحقائق، والعلم يعني أيضاً الإحاطة والإلمام بالحقائق، وكل ما يتصل بها، ووفقاً لهذا التحليل، فإن "البحث العلمي" هو عملية تفصي منظمة بإتباع أساليب ومناهج علمية محددة للحقائق العلمية بغرض التأكد من صحتها وتعديلها أو إضافة الجديد لها¹.

كما عرف قاموس لاروس الفرنسي البحث العلمي بأنه المعرفة التي تستند إلى الموضوعية و سمات الصرامة في البحث من أجل الوصول إلى حقائق علمية بحتة².

أيضا عرف القاموس الحر تعريف البحث العلمي بأنه عملية تهدف إلى تطوير المعرفة بحيث يشمل مستويان، المستوى التجريبي والمستوى النظري. على المستوى الأول، يتم إنشاء حقائق علمية جديدة وصياغة قوانين تجريبية من خلال التعميم على هذه الحقائق. على المستوى الثاني، تتم صياغة القوانين العامة لمجال معين للسماح بشرح الحقائق والأنماط التجريبية المكتشفة مسبقاً وأيضاً للتنبؤ بالأحداث والحقائق المستقبلية³.

من وجهة نظر أخرى يتم تعريف البحث العلمي على أنه عملية ديناميكية أو نهج منهجي لاكتساب المعرفة ، وبالتالي التمكين لفحص الظواهر والمشكلات التي يتعين حلها والحصول عليها إجابات دقيقة على أساس التحقيق. المميز مبدأ هذه العملية هو نظامها ودقتها التي تهدف إلى الإجابة على سؤال أو حل مشكلة، وبالتالي إنشاء الحقائق وزيادة الفهم والمعرفة⁴.

كذلك البحث هو تمرين منهجي ومنهجي يتعلق بدراسة مشكلة أو سؤال ويتضمن حقائق يجب التحقق منها للوصول إلى نهاية: حل مشكلة أو الإجابة على سؤال أو فرضية أولية، يتطلب البحث بحكم الواقع عملاً من التفسير⁵.

أي يمكن القول أنه أسلوب يهدف إلى الكشف عن المعلومات والحقائق والعلاقات الجديدة والتأكد من صحتها مستقبلاً، بالإضافة إلى الوصول إلى الكلية أو العمومية أي التعمق في المعرفة والكشف عن الحقيقة والبحث عنها، وكذلك يهدف إلى الاستعلام عن صورة المستقبل أو حل لمشكلة معينة، وذلك من خلال الاستقصاء الدقيق والتتبع المنظم الدقيق والموضوعي لموضوع هذه المشكلة، ومن خلال تحليل الظواهر والحقائق والمفاهيم⁶.

يتضح مما سبق أن البحث العلمي يعتمد على طرق تخضع للعقل والمنطق في التفسير والتحليل للوصول إلى حقائق ثابتة ودقيقة بعيداً عن الذاتية والخرافات والأمور الغيبية. كما أن البحث العلمي لا يقوم على التفسير ومحاولة إثبات نظريات معينة بل أيضاً يسعى للابتكار واكتشاف طرق ونظم تسهل الحياة وتساعد على التأقلم مع التغيرات الطبيعية والكونية.

هناك أنواع متعددة للبحث العلمي حيث تم تقسيمها إلى بحوث أساسية وبحوث تطبيقية:

أما البحوث الأساسية فهي التي تستهدف العلوم والمعرفة أي تهدف إلى الحصول على المعرفة النظرية، حيث أن هذه البحوث هي المرجع والأساس لبحوث أخرى حيث أنها تتضمن الرياضيات والفيزياء وغيره حيث تقوم بتطوير المعارف الحالية وتسعى إلى الحصول على معارف جديدة، وتعتبر هذه البحوث مكلفة جداً حيث تقوم بها مؤسسات بحثية متخصصة.

والبحوث التطبيقية تهدف بالدرجة الأولى إلى التوجه إلى ميدان الممارسة والفعل، وتشمل بحوثاً طويلة المدى أو قصيرة الأمد، كما تشمل غالباً بحوث فرق العمل العملية، التي ينخرط فيها الممارسون بشكل يكسبها مصداقية وهذا النوع من البحوث يقوم لأجل الحاجة من أجل حل المشاكل حيث يقوم بتقديم الحلول والتوصيات التي من شأنها إعطاء حلول ونتائج على غرار المشاكل الاقتصادية والتنمية. وتكمن أهمية البحث العلمي في أنه يساعد على التطور والتقدم وترقية المجتمعات من خلال التمدن والثقافة والمعمار، ومحاولة نفع البشرية بمختلف الابتكارات والاختراعات التي تسهل حياة البشر وتجد حلولاً لمختلف العقبات والأزمات.

2.2 ثانياً التنمية المستدامة

ظهر مصطلح "التنمية المستدامة" لأول مرة في منشور أصدره الاتحاد الدولي من أجل حماية البيئة سنة 1980، لكن تداوله على نطاق واسع كان في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة عام 1987 وتم تعريفها على أنها التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم⁷.

بعد ذلك توالت المفاهيم والتعاريف التي تحاول شرح هذا المصطلح من زوايا مختلفة، فنجد مثلا "ادوراد باربيي Barbier E" ربطها بالجانب الاقتصادي والاجتماعي حيث عرفها بأنها "ذلك النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى الارتفاع بالرفاهية الاجتماعية مع اكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر من الأضرار والإساءة للبيئة"⁸.

كما أن التنمية المستدامة هي نظام عيش وحياء يحاول أن يأخذ بعين الاعتبار كل المتطلبات التي تساعد على النمو من رفاهية وتطور لكن دون هدر واتلاف للموارد ودون استعمالها بطريقة مبالغ فيها، خاصة وأن التقارير الإحصائية دعمت فكر الاستدامة، حيث أن الموارد الأساسية للحياة على غرار الماء والغابات و الأراضي الزراعية و البيئة الحيوية للحشرات و غيره في تناقص مستمر و هي مهددة بالانقراض.

من ناحية أخرى ترى منظمة الأغذية والزراعة العالمية الفاو أنّ التنمية المستدامة هي عبارة عن عملية إدارة قواعد الموارد الطبيعية، والعمل على توجيهها نحو التغيير التقني والمؤسسي بصورة تضمن تحقيق واستمرار إشباع الحاجات البشرية للأجيال الحالية وكذلك المستقبلية، كما ترى أن تلك التنمية وخاصة في مجال الزراعة والغابات والمصادر السمكية تحمي الثروة الطبيعيّة بما فيها الأرض والمياه والمصادر الوراثيّة النباتية، وكذلك الحيوانية من أي أضرار قد تلحق بها، ولا تضر بالبيئة، كما وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية والتقنية، ومن الناحية الاقتصادية ولا يرفضها المجتمع⁹

الملاحظ أن هذا المفهوم يركز على الرشادة والحوكمة في إدارة الموارد خاصة ما تعلق بالبيئة و الموارد الطبيعية و أهمية استعمالها اقتصاديا، سواء حاليا أو مستقبلا

تهدف التنمية المستدامة الى تحقيق ما يلي¹⁰ :

- القضاء على الفقر والجوع وضمان الأمن الغذائي
- ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاهية للجميع
- ضمان جودة التعليم والمساواة بين الجنسين والحد من عدم المساواة بين الدول.
- ضمان استدامة المياه والصرف الصحي
- محاولة ضمان أنماط استهلاك و انتاج أكثر صحة
- مكافحة تغير المناخ وتأثيره والاستخدام المستدام للمحيطات والبحار
- الاستخدام المستدام للنظم الايكولوجية والشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

الملاحظ أن هذه الأهداف تحاول التوفيق بين المتطلبات الاقتصادية و البيئية و الاجتماعية، بحيث أنها مرتبطة ببعضها البعض و كل تغيير في متطلب يؤثر على المتطلبات الأخرى، لذلك جاءت أهداف التنمية المستدامة على هذا الشكل، مع العلم أن الأمم المتحدة تضع تقارير سنوية حول نسبة التقدم في تحقيق هذه الأهداف و العوائق التي تحول دون تحقيقها إضافة إلى محاولة موازنة هذه الأهداف مع التغيرات التي تطرأ كما حدث في سنوات جائحة كورونا 2019-2022 التي قوضت من الجهود الدولية التعاونية المتعلقة بالاستدامة و التي فرضت إعادة النظر فيما تحقق و ماهي الخطط الواجب اتباعها حتى تبقى التنمية المستدامة في مسارها الصحيح.

للتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد أساسية، وهي البعد الاقتصادي، البعد البيئي، والبعد الاجتماعي بالنسبة للبعد الاقتصادي فهو يركز على البلدان الغنية التي عليها إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية والتي تصل إلى أضعاف أضعافها في الدول الغنية مقارنة بالدول الفقيرة¹¹، فالدول الغنية لها مسؤولية كبرى في هذا الجانب باعتبارها مستهلك كبير للطاقة والموارد بحيث أنها مسؤولة عن التنمية المستدامة و عن محاولة تقليص الفجوة بين الدول الغنية و الدول الفقيرة التي لازالت تعاني من الفقر و الجوع و الاستخدام الغير كفؤ للطاقة.

أما البعد البيئي فهو يركز على حماية الموارد الطبيعية من الضغوط البشرية وعدم الإفراط في استخدام الأسمدة والمبيدات التي تلوث المياه السطحية والجوفية، والاستغلال الجائر للغابات.

والبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة يهتم بالطرق التي تؤدي إلى تنمية قدرات أفراد المجتمع من خلال التعليم والصحة والحد من الفقر، وتوسيع نطاق الحريات والمشاركة السياسية والعدالة مما يؤدي إلى وجود مجتمع فعال قادر على القيام بأفعاله ونشاطه في إطار جماعي وهذا يؤدي إلى الوعي بمشكلات البيئة مما يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد والطاقة¹².

3 واقع البحث العلمي في الدول العربية

إن التقارير الدولية والاحصائيات عموماً تؤكد على أن البحث العلمي في الدول العربية لم يرق بعد إلى المستويات العلمية العالمية، التي يمكنها أن تؤثر أو تحتل مراتب مرموقة فيما يتعلق بتصنيف المؤسسات البحثية العلمية، على الرغم من أن التعاون العربي والجهود الفردية للدول تحاول الارتقاء بالبحث العلمي والاستثمار فيه

فمن الناحية القانونية نجد أن هذه الدول قد أسست للمؤسسات علمية مؤطرة ووضعت قوانين لحمايتها، غير أن غالبيتها ليست بمستوى تقديم بحوث فاعلة ومؤثرة.

لازال العالم المتقدم يسيطر على البحث العلمي بمؤسساته البحثية وهذا يظهر من خلال إنجازاته الفكرية والمعرفية، وأيضا التطبيقية والميدانية حتى أن مخرجات العلوم يأخذها العالم العربي جاهزة ويحاول تطبيقها، أي أن العالم العربي مستهلك للمعرفة وللتكنولوجيا والاختراعات والابتكارات.

ان العالم المتقدم يولي أهمية كبيرة للبحث العلمي حيث نجد أن الجانب التمويلي لها كبير جدا يفوق ميزانيات بعض الدول، بحيث أن البحوث النظرية والبحاث التطبيقية المتعلقة بالتقنية وبالصحة ودمج التكنولوجيا بحياة الانسان وغيره تستغرق مدة زمنية طويلة وتكون فيها تجارب و إخفاقات و تعديلات ما يستدعي تخصيص ميزانيات ضخمة حيث أن الاستفادة منها تكون على المستوى المتوسط أو الطويل.

1.3 أولا التمويل والانفاق:

من أجل تحليل وضعية البحث العلمي عربيا تم العمل على متغير التمويل والانفاق، لذلك سيتم الاستعانة بالإحصائيات التالية:

أنفقت الولايات المتحدة الأمريكية ما نسبته 3.45% على البحث العلمي و التطوير، و النمسا أنفقت ما نسبته 3.20% سنة 2020 على البحث العلمي، نفس الشيء ينطبق على ألمانيا التي أنفقت ما نسبته 3.14% على البحث العلمي سنة 2020، و الكيان الصهيوني فقد أنفق نسبة كبيرة جدا و هي 5.44% بالرغم من عدد سكانه قليل جدا، و النرويج أنفقت ما نسبته 2.28% عندما نقوم بمقارنة هذه النسب مع الدول العربية مجتمعة نجد أنها أنفقت ما نسبته 0.72%، و هي تعد نسبة قليلة جدا مع المقومات الطبيعية و الشرية التي تملكها¹³. ولتوضيح الفرق الكبير في الانفاق سيتم الاستدلال بمقارنة بين إسرائيل و العالم العربي من خلال الجدول التالي:

الجدول 1: جدول يوضح حجم الانفاق بين العالم العربي وإسرائيل

إجمالي الناتج المحلي حسب الفرد (دولار امريكي)	إجمالي الناتج المحلي (دولار امريكي)	عدد السكان 2020	إجمالي الناتج المحلي (دولار امريكي)	إجمالي الناتج المحلي (دولار امريكي)	إجمالي الناتج المحلي (دولار امريكي)	إجمالي الناتج المحلي (دولار امريكي)
51430	481591.27	9364000	26198565	2798	5.44	إسرائيل
6412	2850421.04	444517780	20523031	46	0.72	العالم العربي
008	20	2	130	0061	755	%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي لسنة 2020(تقرير حول الانفاق، تقرير حول عدد

السكان، تقرير حول الناتج المحلي بالدولار الأمريكي)¹⁴

عندما نقوم بتحليل الجدول يتضح أن عدد سكان الكيان الصهيوني قليل جدا مقارنة مع العالم العربي حيث تمثل ما نسبته 2% فقط من سكان العالم العربي، حتى من ناحية إجمالي الناتج المحلي نجد أن العالم العربي يتفوق

بنسبة كبيرة في إجمالي الناتج المحلي في إسرائيل يمثل خمس إجمالي الناتج المحلي العربي، لكن عندما نصل إلى حجم الانفاق على البحث والتطوير نجد أن إسرائيل تتفوق على العالم العربي بنسبة 130% وهي نسبة فارقة كذلك نصيب الفرد العربي من الانفاق على البحث والتطوير قليل جدا.

هذه النسب توضح أن العالم العربي لا يستثمر في طاقاته البشرية جيدا، ولا يولي أهمية كبيرة للإنفاق على البحث العلمي، حتى وإن أخذنا بعض الدول العربية كحالات فردية لا يمكن مقارنة انفاقها على البحث العلمي مع إسرائيل، فمثلا الامارات العربية المتحدة تنفق ما نسبته 1,45% من إجمالي الناتج المحلي على الرغم من أنها دولة تهتم بالتنمية المستدامة ورفاهية مواطنيها.

2.3 ثانيا عوائق ومشاكل البحث العلمي عربيا:

يرى بعض الباحثين الذين حللوا وضعية البحث العلمي في بعض الدول العربية أن الفكر الاستهلاكي طاغي بفعل تشجيع السياسات الحكومية للاستيراد بدل تشجيع الابتكار والاختراع، حتى أن المجتمع لا يشجع على البحث العلمي ويفضل اعتماد المنطق التجاري والتسويقي على دعم هذا الأخير.

من جهة ثانية هناك تشجيع للمنتجات الأجنبية وجودتها ولإنتاج العلمي الأجنبي، حيث أن بعض الدراسات البحثية تفضل الاستدلال بالبحوث العلمية الأجنبية على الرغم من أن هذه البحوث قامت في بيئة ومجتمع مغاير، على غرار ما يحدث في الصحة النفسية للمتمدرسين أو مستوى الذكاء والتعليم وغيره.

كذلك نجد أن البحث العلمي في الدول العربية يفضل الخبرات الأجنبية على الخبرات المحلية حتى وإن كانت الخبرات المحلية لديها رؤية وأفكار قابلة للتطبيق، كما وأن البحث العلمي في غالبية الجامعات العربية ارتبط بدرجات الترقية والحصول على الألقاب العلمية.

الملاحظ في الدول المتقدمة ان البحث العلمي يستند على دعم الحكومة وعلى تطبيق البحوث والدراسات في حل المشاكل والأزمات، إذ أن هناك تنسيق بين سياسات الدولة وبين ما تنتجه المراكز البحثية والمؤسسات الجامعية و هذا ما جعل قطاع البحث العلمي قوي و مدعوم حتى من القطاع الخاص، الذي يستثمر في الابتكار والاختراعات، على النقيض من الدول العربية أين يبقى مستوى التنسيق بين الحكومات و المراكز البحثية ضعيف و غير فعال.

كما وأن الباحثين في بعض الدول العربية يعانون من ضعف المستوى المعيشي ومن المستوى المتدني للدخل ما يؤثر على انتاجهم العلمي، وهذا أدى إلى هجرة الأدمغة التي تنجح في إبراز قدراتها ومواهبها في الدول المستقبلية. في تفسير آخر لبعض الباحثين حول تردي البحث العلمي في الدول العربية، و هو مرتبط بمتغير الحرية الأكاديمية أين تتدخل الحكومات في عمل المؤسسات البحثية وتقوم بالتضييق عليها ما يجعل العمل البحثي غير موضوعي، وموجه¹⁵.

أيضا ضعف البنية التحتية المتعلقة بمختبرات البحث وتوفير المواد الأساسية، قد ساهم في تردي مستوى البحث العلمي حيث اشتكى عديد الباحثين من هذه الوضعية، كما وأن بعض الدول العربية تشهد مؤسساتها عدم وجود تناسق وروح العمل الجماعي بين أعضاء المختبرات البحثية، وهذا من شأنه المساهمة في نقص جودة البحوث، على الرغم من أن البحوث العلمية تحتاج الى المعرفة التراكمية والى العمل الجماعي والجدية في البحث.

4. وضعية التنمية المستدامة بالمنطقة العربية:

1.4. أولا تحليل لبعض مؤشرات التنمية المستدامة

بما أن التنمية المستدامة تركز على البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، علينا تحليل وضعية هذه الأبعاد على المستوى العربي وما وصلت اليه من أهداف تحاول الدول العربية اتباع سياسات اقتصادية قادرة على إيجاد توازن اقتصادي، ومنع أي اختلالات اجتماعية حتى و أن كانت الأوضاع الاقتصادية لكثير من هذه الدول في وضع غير مستقر بسبب ارتباطها بتقلبات الاقتصاد العالمي و الفساد و الإدارة الغير كفؤة، غير أن هذا الوضع لا يعني عدم وجود مشاريع إنمائية تقوم على القضاء على الفقر و تحسين المستوى المعيشي، أين تتفاوت الدول العربية من حيث نسبة القضاء على الفقر المدقع، و تعتبر دولة الامارات العربية المتحدة أقل الدول فقرا بحيث احتلت مرتبة مرموقة في القضاء على الفقر، كما أن نسب الفقر الدنيا نسب الفقر بالدول العربية تتراوح بين 4.8% بالمغرب و اليمن (احصائيات 2018).¹⁶

ويقيس البنك الدولي مستوى الفقر من خلال مقياس خط الفقر الدولي والذي يعتبر ان كل من يكسب اقل من 1.5 دولار في اليوم يعتبر من الفقراء ونسبة للتغيرات العالمية في تكلفة المعيشة فقد رفع البنك الدولي قياس خط الفقر من 1.5 دولار في اليوم إلى 3.2 دولار في اليوم¹⁷.

تحاول المخرجات البحثية العربية دراسة ظاهرة الفقر وربطها بمتغيرات أخرى، ففي الدول الغنية مثلا كالدول العربية النفطية التي عدد سكانها قليل على غرار قطر والامارات العربية المتحدة نجد أن المستوى المعيشي مرتفع ونسبة الفقر قليلة مقارنة مع الدول العربية الأخرى على غرار مصر التي تعاني من التعداد السكاني الكبير جدا، مع دخل قومي وان كان مرتفع فهو لا يمكنه الوفاء بكل المتطلبات المتعلقة بالقضاء على الفقر ورفع المستوى المعيشي.

من ناحية أخرى تحاول الدول العربية التعاون من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 من خلال وضع أهداف وخطة عمل بحيث أن كل دولة تحدد أولوياتها وتعمل عليها، فالدول العربية استطاعت تحقيق قفزة نوعية فيما يتعلق بالبعد الاجتماعي المرتبط بتحسين التعليم والصحة والمساواة بين الجنسين.

ونجد من بين الأولويات التي تم رصدتها أهمية تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة، فالدول العربية تعتمد على إنتاجها المحلي وعلى استيراد الغذاء من أجل سد كل حاجياتها لأن إنتاجها غير كافي لمطالباتها، كما أن بعض الدول العربية على غرار دول الخليج التي تعاني من المناخ الصحراوي ومن قلة الموارد المائية، التي تعتمد اعتماد شبه كلي على الاستيراد بنحو 90% من احتياجاتها من الغذاء، فقد وصلت قيمة واردات الخليج من الأغذية إلى 194 مليار درهم أي ما يعادل 53.1 مليار دولار مع حلول العام 2020¹⁸

و لأجل ذلك أطلقت دولة الامارات العربية المتحدة مبادرة للأمن الغذائي تعمل من خلال 5 توجيهات استراتيجية وتركز على تسهيل تجارة الغذاء العالمية، وتنويع مصادر استيراد الغذاء، وبرنامج مسرعات تبني التكنولوجيا الزراعية الحديثة بهدف تعزيز استخدام التقنيات المستدامة والتشجيع على الزراعة في البيئات الهامشية من خلال منصة تفاعلية، وإنشاء بيئة تدعم أمن المياه والغذاء وإطلاق منصة وادي الغذاء المستقبلي الذي يهدف إلى توثيق أهم المعلومات الأساسية فيما يتعلق بالأمن الغذائي للجهات التي ترغب بالبحث والتطوير بالتعاون من الجامعات و مراكز البحث الإماراتية¹⁹.

من ناحية المساواة بين الجنسين يوجد في منطقة الدول العربية ثاني أكبر فجوة بين الجنسين في العالم بعد جنوب آسيا وفقاً لمؤشر التنمية الجنسانية (GDI) حيث تتخلف النساء عن المشاركة في الدخل والعمل. تشارك واحدة فقط من كل خمس نساء في القوة العاملة وهي أدنى نسبة على مستوى العالم، وهذا ما أعاق تحقيق أهداف الألفية²⁰.

لذلك حاولت الدول العربية سن قوانين بما يتطابق مع توجهاتها المجتمعية والثقافية من أجل تحسين مستوى معيشة الفتيات و النساء.

على الرغم من ذلك لازالت الدول العربية محل انتقاد من المنظمات العالمية التي تنتقد هذه القوانين وتجد أنها لا تساهم في خفض فجوة عدم المساواة بين الجنسين.

وفي مجال الطاقات المتجددة تم وضع استراتيجية من قبل جامعة الدول العربية سنة 2013 حيث التزمت الدول بزيادة قدرة توليد الطاقة المتجددة المركبة في المنطقة من 12 جيجاوات في 2013 إلى 80 جيجاوات في 2030، حيث أن مصادر الطاقة المتجددة لا تشكل سوى ستة في المائة فقط من إجمالي قدرة توليد الطاقة المركبة. كما يتركز

ما يقرب من 80 في المائة من نمو الطاقة غير المائية المتجددة في أربع دول فقط تنصدها المغرب، وفي عام 2016 تم استثمار 11 مليار دولار أمريكي في مصادر الطاقة المتجددة في جميع أنحاء المنطقة العربية مقارنة بـ 1.2 مليار دولار أمريكي في عام 2008، أي بزيادة تسعة أضعاف في ظرف ثماني سنوات فقط.²¹

ولأجل تعزيز التنمية المستدامة تحاول السياسات الحكومية أن تنسق بين الجامعات ومراكز البحث والمؤسسات الاقتصادية، مثل مشروع حصر وتجميع وتوصيف وحفظ النباتات البرية بدولة قطر الذي بدأ سنة 2013 حيث تكفلت وزارة البلدية والبيئة القطرية به، بالتعاون مع إدارة البحوث الزراعية وقسم الموارد الوراثية حيث هدف إلى الحفاظ على الثروة النباتية من الانقراض نتيجة الزحف العمراني والتصحر.²²

كذلك في استشهد آخر تمثل مدينة مصدر في الامارات العربية المتحدة أول محاولة في الشرق الأوسط لبناء مدينة مستدامة. وتهدف مدينة مصدر إلى تقليل استخدام الطاقة والماء، بالإضافة إلى تقليل إنتاج النفايات. وهي تستخدم مجموعة من التصميمات التقنية والمعمارية، بالإضافة إلى الطاقة الشمسية في التشغيل. ويعتبر استخدام الحد الأدنى من الطاقة أحد الخطوات الرئيسية للحفاظ على البيئة²³.

2.4. ثانيا: العلاقة بين البحث العلمي والتنمية المستدامة في الوطن العربي

من خلال تحليل الدراسات السابقة و المعطيات التي تعطيها الدول العربية نجد أن البحث العلمي لا يزال بعيد عن مستوى التأثير في توطين التنمية المستدامة، فالمشاريع التي تم إنجازها تقوم على ما قامت به الدول الناجحة في هذا الميدان، كما و أن العالم العربي مازال يستورد التكنولوجيا و التقنية لا يمكنه أن يكون في مستوى التصنيع أو التصدير على الرغم من الإمكانيات الهائلة التي يتمتع بها.

من جهة أخرى على الرغم من أن الدول العربية تشترك في منظمة واحدة و عندها عديد الاتفاقيات المتعلقة بالتعاون، إلا أن مستوى التنسيق فيما بينها لا يزال ضعيف بسبب المشاكل السياسية و اختلاف الرؤى بين الدول، نعم هناك ملتقيات و ندوات بحثية تقام سنويا حول التغيرات المناخية و الأمن المائي و الغذائي و غيره، غير أن التوصيات تبقى دون مستوى التأثير الملموس.

من المهم جدا تفعيل التعاون بين هذه الدول ميدانيا و تطبيقيا ومتابعته، وأيضا تفعيل التبادل الاقتصادي والتجاري الداعم للتنمية المستدامة وأيضا تبادل الخبرات لأنه أصبح ضرورة ملحة تفرضها المعطيات العالمية.

تتشارك الدول العربية الحدود الجغرافية وهذا يعتبر نقطة إيجابية يمكن استغلالها في المشاركة في تنمية المناطق الحدودية بينها، من خلال استغلال البيئة المحلية والاستفادة من الموارد المائية والزراعية ومن المناخ المشترك كاستغلال الطاقة الشمسية مثلاً.

أيضاً على سبيل المثال تحتل بعض الجامعات السعودية مكانة مقبولة في التصنيف العالمي للجامعات، هذا من شأنه أن يعزز التعاون و يعطي دفعة للجامعات العربية الأخرى للاستفادة من تجربتها.

حتى عند تحليلنا لواقع دور البحث في التنمية المستدامة نجد عدم توافر المعلومات الضرورية للتحليل، يضاف إلى هذا عدم وجود قاعدة بيانات مشتركة، فالتقارير المتوفرة تتكلم عما يجب تحقيقه و ليس عما هو كائن مثل تقرير الجامعة العربية حول جهود الدول العربية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة أفاق 2030، فهذا التقرير يتحدث عن الأولويات التي يجب العمل عليها و أيضاً عن الاجتماعات التي تم القيام بها و عن التوصيات التي تم الخروج بها، لكن واقعياً النتائج الملموسة لهذه الاجتماعات لازالت دون المستوى خاصة اذا ما تحدثنا عن الامن الصحي و الأمن المائي و الغذائي و نوعية الحياة و توفير الحقوق الأساسية.

يفرض العالم اليوم أيضاً تحديات تتعلق بالعالم الرقمي الافتراضي الذي أصبح البشر يعيشون فيه، والذي يحتم الاهتمام بالدراسات النفسية والاجتماعية، لذلك يتحتم على العالم العربي الاهتمام بالدراسات الاجتماعية المرتبطة ببيئتها المحلية وليس عليها الاعتماد الكلي على الدراسات الأجنبية، فتأثير البيئة والثقافة مختلف وهذا من شأنه أيضاً دعم البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.

5. خاتمة

من خلال ما تقدم يمكن القول إن هذه الدراسة قد خلصت إلى النتائج التالية:

دور البحث العلمي في التنمية المستدامة بالوطن العربي لم يرق بعد إلى المستويات المطلوبة، هذا لا يعني عدم وجود بعض التجارب الفردية لبعض الدول العربية التي استطاعت أن تتحقق مستوى مقبول في التعاون بين البحث العلمي والتنمية المستدامة، كما تم الاستشهاد به.

أيضا هناك عدة عوائق وعراقيل تحول دون تطور البحث العلمي، فالعالم المتقدم لا يزال مسيطر في هذا المجال، كما وأن غالبية الباحثين ينتجون بحوث من أجل الترقية في مسارهم الوظيفي، ما يجعلهم يقعون في فخ التكرار وإعادة إنتاج دراسات غيرهم.

ضعف التنسيق بين الجامعات وعدم إعادة النظر في التخصصات الجامعية بما يتماشى والوضع المحلي والتغيرات العالمية، ما جعل الجامعة قاصر عن التأثير في التنمية المستدامة بأبعادها الأساسية.

إن المحاولات الفردية لدور البحث والسياسات الحكومية أنتجت بعض النماذج الناجحة التي عبرت عن تأثير البحث العلمي في التنمية المستدامة من خلال مشاريع تطبيقية، يمكن الأخذ بها وتعميم هذه التجارب على باقي الدول العربية.

التوصيات:

- وضع دراسة شاملة حول كل العوائق والعراقيل المرتبطة بالبحث العلمي ومحاولة حلها
- ضرورة تدريب الباحثين وتحسين مستوى معيشتهم وعدم ربط المسار الوظيفي بالبحث العلمي
- تحفيز البحث العلمي بإطلاق مبادرات الجوائز والمنح.
- ضرورة التنسيق بين الدول العربية ليس فقط على مستوى تنظيم اجتماعات بل بتطبيق تجارب ميدانية مشتركة والاستفادة من الخبرات المشتركة
- تغيير الذهنيات المسيطرة في المجتمع التي لا تولي أهمية للبحث العلمي
- ضرورة النظر في الجانب التمويلي للبحث ومتابعته

6. قائمة المراجع:

- نصار، جابر جاد للمؤلف، 2000، أصول وفنون البحث العلمي، القاهرة، دار النهضة العربية
- علي، السيد، 2000، أبعاد التنمية المستدامة دراسة للبعد البيئي في الاقتصاد المصري، مصر، هيئة الإصلاح الزراعي
- أحمد بلال، 1991، البحث العلمي ومردوده، وتطلعات مستقبلية، مجلة شؤون عربية، عدد 65،
- نادر مبارك مطلق فهد العدواني، 2021، دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في الكويت دراسة مقارنة، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، المجلد السابع، العدد 11،
- محمود أحمد درويش، مناهج البحث في العلوم الإنسانية، موسوعة مراجع، متوفر على الرابط:

<https://www.mraj3.com/article2889/9-10-2022>

- البحث العلمي، الموسوعة الحرة متوفر على الرابط:

<https://encyclopedia2.thefreedictionary.com/Scientific+Research> 9-10-2022

LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE ;DEFINITION SUR LE LIEN : •

http://www.harmatheque.com/article/0_1 9-10-2022

WHAT IS SUSTAINABLE DEVELOPPMENT •

https://www.accion.com/?_adin=0252571300 12-10-2022

- الأمم المتحدة، التنمية المستدامة معلومات أسية متوفرة على الرابط:

<https://www.un.org/ar/ga/president/65/issues/sustdev.shtml> 12-10-2022

- الانفاق على البحث والتطوير، البنك الدولي متوفر على الرابط:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/GB.XPD.RSDV.GD.ZS> 12-10-2022

- مريم علي خميس المنصوري، معدلات الفقر متوفرة على الرابط:

<https://u.ae/ar-ae/participate/blogs/blog?id=589> 2022-10-13

- التنمية المستدامة في دولة الامارات العربية المتحدة متوفرة على الرابط:

<https://www.bayut.com/mybayut/ar/13-10-2022> •

- المدن والمناطق المستدامة، دولة الامارات العربية المتحدة متوفرة على الرابط

<https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/leaving-no-one-behind> 12-10-2022

7. الهوامش:

¹ محمود أحمد درويش، مناهج البحث في العلوم الإنسانية، موسوعة مراجع متوفر على الرابط / <https://www.mraj3.com/article2889/>

² <https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/scientifique/71473#definition>

³ <https://encyclopedia2.thefreedictionary.com/Scientific+Research>

⁴ Nour el houda LARAOUI Techniques de recherche Cours destiné aux étudiants de 3ème année licence de français Université Frères Mentouri – Constantine 1 P9

⁵ Définition de la recherche scientifique
http://www.harmatheque.com/article/0_1_definition_de_la_recherche_scientifique23987

⁶ جابر جاد نصار: أصول وفنون البحث العلمي، دار النهضة العربية، القاهرة – 2002 – ص 1

⁷ الأمم المتحدة، التنمية المستدامة معلومات أسية متوفرة على الرابط :
<https://www.un.org/ar/ga/president/65/issues/sustdev.shtml>

⁸ محمد عبد البديع، اقتصاد الحماية والبيئة، دار الأمين للطباعة، مصر 2001، ص 316

⁹ WHAT IS SUSTAINABLE DEVELOPPMENT SUR LE LIEN
https://www.accionacom/?_adin=0252571300

¹⁰ أهداف التنمية المستدامة، منظمة اليونسكو متوفر على الرابط :
https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/2_egypt_arabic.pdf

¹¹ التنمية المستدامة مفهوم تعريف وابعاد ومكونات، الشبكة العربية للتميز و الاستدامة، متوفر على الرابط-<https://sustainability-excellence.com/ar/>

¹² محمد زكي علي السيد، أبعاد التنمية المستدامة دراسة للبعد البيئي في الاقتصاد المصري، الهيئة العليا للإصلاح الزراعي، مصر، 2000، ص 25

¹³ الانفاق على البحث و التطوير، البنك الدولي متوفر على الرابط :
<https://data.albankaldawli.org/indicator/GB.XPD.RSDV.GD.ZS>

¹⁴ أنظر الى الرابط التالي: <https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD>

¹⁵ نادر مبارك مطلق فهد العدواني، دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في الكويت دراسة مقارنة، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، المجلد السابع، العدد 11، جانفي 2021، ص 566

¹⁶ هذه الاحصائيات تخص سنة 2018، لم يتم الاعتماد على الاحصائيات الحالية بسبب أنها مرتبطة بجائحة كورونا وجاءت في ظروف استثنائية
¹⁷ مريم علي خميس المنصوري، معدلات الفقر متوفرة على الرابط:

<https://u.ae/ar-ae/participate/blogs/blog?id=589>

¹⁸ دول الخليج تستورد 90% من احتياجاتها الغذائية متوفر على الرابط:

<https://www.cnbcarabia.com/news/view/4449>

¹⁹ التنمية المستدامة في دولة الامارات العربية المتحدة متوفرة على الرابط

<https://www.bayut.com/mybayut/ar/>

²⁰ المساواة بين الجنسين والقانون في منطقة الدول العربية

[/https://www.undp.org/ar/arab-states](https://www.undp.org/ar/arab-states)

²¹ الصغبر محمد الغري، مستقبل الطاقات المتجددة في الوطن العربي متوفر على الرابط:

<https://arsco.org/article-detail-1824-5-0>

²² السيد محمد العززي، مشروع حصر وتجميع و توصيف النباتات بدولة قطر، الإدارة البلدية و البيئة، 2013 متوفر على الرابط:
<https://absch.cbd.int/api/v2013/documents/40C89C48>

²³ المدن والمناطق المستدامة، دولة الامارات العربية المتحدة متوفرة على الرابط:

<https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/leaving-no-one-behind>